Document: EB 2017/120/R.4
Agenda: 4(b)
Date: 5 April 2017
Distribution: Restricted
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Lisandro Martin
رئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للموافقة

محاضر الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تعكس هذه المحاضر مناقشات الاجتماع السادس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عقد في 3 مارس/آذار 2017.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

2- شارك في الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من أنغولا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وآيرلندا (عبر وصلة فيديو عن بعد)، واليابان، ونيجيريا (رئيس مجموعة العمل)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، بالإضافة إلى مراقبين من كندا، وألمانيا، وغانا، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة. كما حضر الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ وأمين الخزانة ومدير شعبة خدمات الخزانة؛ ورئيس وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج؛ وسكرتيرة الصندوق المؤقتة؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

3- شمل جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة PBAS 2017/6/W.P.1، أربعة بنود: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) التغييرات المقترحة من أجل تعزيز معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (4) مسائل أخرى.

4- اعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت المنقح مع تعديل واحد، ليشمل التعديل الذي أدخل على مسودة محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل تحت "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: التغييرات المقترحة من أجل تعزيز معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

5- افتتح رئيس مجموعة العمل هذا البند من جدول الأعمال بتذكير أعضاء مجموعة العمل بأنه قد تمت دعوتهم لحضور الدورة المقبلة للجنة التقييم، التي سينظر أثناءها في نسخة منقحة من الوثيقة، وذلك قبل مناقشتها في دورة أبريل/نيسان للمجلس التنفيذي.

6- أشار رئيس مجموعة العمل إلى العمل الذي قامت به إدارة الصندوق، تحت توجيه مجموعة العمل، منذ عرض مكتب التقييم المستقل في الصندوق نتائج التقييم المؤسسي بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2016. وسلط رئيس المجموعة الضوء على العملية المؤلفة من مرحلتين، والتي انتهى الجزء الأول منها بالوثيقة التي تم استعراضها في الدورة التاسعة عشرة بعد المائة للمجلس، والتي أظهرت مكونات ومتغيرات المعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وركزت المرحلة الثانية من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على تحليل الأوزان الترجيحية ووضع المعادلة الحسابية النهائية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتم من ثم عرض معادلة تحد من أثر السكان الريفيين على المخصصات القطرية وتشمل مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ضمن مكون الاحتياجات على مجموعة العمل في اجتماعها الخامس المنعقد في يناير/كانون الثاني 2017.

كما استبعدت المعادلة تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من مكون الأداء، مستوعبة وزنه الترجيحي والتقييم الاقتصادي الكلي ذا الصلة ضمن التقدير المعزز لأداء القطاع الريفي.

7- قدمت إدارة الصندوق عرضا عاما للأساس المنطقي للمعادلة، ولمتغيراتها ومكوناتها الإفرادية؛ ولخصت التغييرات المقترحة على متغير "الحافظة المعرضة للمخاطر". ونظرت إدارة الصندوق إلى الحافظة المعرضة للمخاطر كمتغير أساسي لأنها مرتبطة مباشرة بالطريقة التي تستخدم بها البلدان موارد الصندوق، وبهذه الصفة لها أثر مباشر على الفعالية الإنمائية للصندوق. واقترحت إدارة الصندوق تعديل الطريقة التي يدرج بها هذا المتغير في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، عن طريق إضافة مقياس لأداء الصرف لها. وبالقيام بذلك، سيتم مكافأة البلدان التي تستطيع استخدام الموارد المخصصة لها بصورة فعالة، وهذا أمر ضروري لتحقيق الفعالية الإنمائية. وسوف يعاد تسمية هذا المتغير "أداء الحافظة والصرف".

8- وأشارت إدارة الصندوق كذلك إلى أن المشروعات المعرضة لمشاكل محتملة لن يتم إدراجها بعد الآن في حساب هذا المتغير. وسوف يصحح هذا التعديل المثبط الحالي لتحديد المشروعات المعرضة لمشاكل محتملة في وقت مبكر، لتجنب التأثير على تخصيص الموارد. كما أنه سيسمح للصندوق بوضع نظام إنذار مبكر لإعطاء علامة إنذار بشأن المشروعات المتدهورة قبل أن تصبح مشكلة. ومع دمج هذا التغيير الأخير، تم تعديل المعادلة المقدمة إلى اجتماع مجموعة العمل في يناير/كانون الثاني كالتالي:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ x الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد$^{0.25-}$ x (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] x (0.65 x أداء القطاع الريفي + 0.35 x أداء الحافظة والصرف)^{2}

9- وذكرت إدارة الصندوق بأن المعادلة المعززة متسقة مع تلك العائدة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، وتدخل سمة جديدة وفريدة، مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، لتعزيز التركيز على الفقر عن طريق إدراج اعتبارات الفقر غير المرتبط بالدخل، بما يتماشى مع مهمة الصندوق.

10- عرضت إدارة الصندوق نتائج تحليل الحساسية الذي أجري استجابة لطلب من أعضاء مجموعة العمل في يناير/كانون الثاني، موضحة أن الغرض من التحليل كان تقييم متانة المعادلة في وجه الصدمات المحتملة والتغييرات المستقبلية في قيم المتغيرات. وركزت إدارة الصندوق بوجه خاص على أثر عدد من التغييرات المستقبلية المتوقعة في المتغيرات الرئيسية خلال الدورتين القادمتين (التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق) – وعلى وجه التحديد السكان، والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد – على التوزيع الإجمالي للمخصصات بين مجموعات البلدان المختلفة (البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان منخفضة الدخل، والبلدان التي تتسم بأكبر عدد من السكان الريفيين). وكان الهدف فهم كيفية تغير توزيع المخصصات على مر الزمن، مع تغير حجم السكان الريفيين أو مستويات الدخل بين البلدان المختلفة، مع افتراض أن سكانها ودخولها ستحافظ على الأنماط الحديثة للزيادة أو النقصان على مدى السنوات القليلة القادمة. وأظهرت نتائج التحليل أن التوزيع الإجمالي للمخصصات بين مجموعات البلدان المختلفة بقي ثابتا نسبيا مع مرور الزمن على وجه الإجمال، وبالتالي لن يتغير في دورتي تمويل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وهذا يعني أن المعادلة مستقرة على وجه الإجمال؛ ولكن التفاوتات تحدث على المستوى القطري. ونظرت إدارة الصندوق إلى هذه النتيجة على

أنها إيجابية، حيث يمكن طمأنة الأعضاء بأن التوزيع المستقبلي للموارد بين مجموعات البلدان سيبقى مستقرا نسبيا، مع ضمان التباين في مخصصات البلدان في نفس الوقت مع تغير الاحتياجات والأداء.

11- ثم عرضت إدارة الصندوق أربعة سيناريوهات مجدية ناتجة عن العمل المسهب الذي أجري لتقييم التوازن بين مكوني المعادلة: الاحتياجات والأداء. وكان الهدف إبقاء التركيز على البلدان الأكثر احتياجا، ولكن مع اعتبار أكبر لأدائها المحدد بشأن القضايا الريفية. ويمكن تمثيل التشكيل الأمثل للمخصصات بتداخل بين البلدان الأكثر احتياجا والأفضل أداء كالمستفيدين الرئيسيين من موارد الصندوق. ومعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مركبة وتقارن البلدان بعضها مع بعض. وشددت إدارة الصندوق على أن الوزن الترجيحي الأكبر لأحد المتغيرات أو المكونات لا يعني بالضرورة أن البلدان ذات الدرجات الأعلى بالنسبة لذلك المتغير ستتلقى تمويلا أكبر، حتى وإن كانت درجة ذلك المتغير أعلى من درجة أي متغير آخر في المعادلة.

12- وتميل الخيارات الأربعة التي عرضتها إدارة الصندوق إلى زيادة الوزن الترجيحي لمكون الأداء بالنسبة إلى وزنها الترجيحي في التوازن الحالي، بما يتماشى مع توصيات التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

13- عرضت إدارة الصندوق كلاً من السيناريوهات الأربعة الموضوعة بالتفصيل. وقد زاد كل سيناريو الوزن الترجيحي لمكون الأداء برفع أُسه، وتعديل معامل درجة أداء القطاع الريفي أو أداء الحافظة والصرف. وتمثل معيار إدارة الصندوق في تقييم كل من السيناريوهات فيما إذا كان: (أ) يوازن بين الاحتياجات القطرية والأداء القطري بقدر الإمكان؛ (ب) يوفر محفزات واضحة لتحسين الأداء من حيث الحد من الفقر واستخدام موارد الصندوق.

14- كانت السيناريوهات الأربعة مجدية لأنها أدت إلى توزيع للمخصصات متوائم مع التزامات الصندوق بشأن توفير التمويل بشروط تيسيرية للغاية ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أن إدارة الصندوق أشارت إلى خيارها المفضل استنادا إلى معايير تقييم كل سيناريو. وفي نظرها، أظهر السيناريو 3 أفضل النتائج، بما أنه يوفر أفضل توازن بين مكوني الاحتياجات القطرية والأداء القطري (48 في المائة و52 في المائة، على التوالي) ويميل إلى توزيع حصة أكبر من التمويل على البلدان ذات الاحتياجات الأكبر والأداء الأفضل في نفس الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن هذا السيناريو يؤدي إلى زيادة معتبرة في الوزن الترجيحي لأداء الحافظة والصرف (0.8، بينما انخفض الوزن الترجيحي لأداء القطاع الريفي إلى 0.2)، ليصبح المتغير الأكثر مرونة ضمن المعادلة. كما أنه انطوى أيضا على مضاعفة أُس مكون الأداء القطري. وقد أدى هذا إلى زيادة الوزن الترجيحي لذلك المكون ككل، ووفر حافزا واضحا للفرق القطرية وفرق المشروعات لتحسين أداء الحافظة الممولة من الصندوق.

15- أما بشأن إعادة تخصيص الموارد غير المستخدمة المتبقية من وقت مبكر من الدورة، وكما أوصى التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أوضحت إدارة الصندوق بأن ذلك ليس ممارسة شائعة بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وفي الواقع، تقوم جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بإعادة تخصيص الموارد في السنة الأخيرة من الدورة، كما يفعل الصندوق حاليا أيضا. غير أن إدارة الصندوق وافقت من حيث المبدأ على أن تلك خطوة مرغوبة يمكن أن تيسر وضع ذخيرة المشروعات

وتجعل التنفيذ أكثر سلاسة. وقد تم اختبار عدة منهجيات لتنفيذ عملية إعادة تخصيص مبكرة. وانطوى الخيار المقترح على خطوة إضافية بعد تحديث المتغيرات وتجربة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على العدد الإجمالي للبلدان النشطة في السنة الثانية. وتألفت هذه الخطوة الثانية من استبعاد البلدان التي أشارت الشعب الإقليمية إلى أنها غير قادرة على استيعاب مخصصاتها، وذلك من أجل تجميع موارد لإعادة التخصيص يتم إعادة توزيعها كمخصص إضافي على كل من البلدان الأخرى فقط. وبالقيام بذلك، سيبقى التباين المحتمل في المخصصات السنوية المستندة إلى المتغيرات المحدثة، ولكنه لن يتأثر بشكل إضافي بعملية إعادة التخصيص المبكرة.

16- وجادل بعض أعضاء مجموعة العمل بأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المنقح ليس جاهزا بعد للموافقة عليه في الدورة العشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي، كما تم توقعه سابقا، مستشهدين بحاجة الأعضاء إلى تكوين فهم أوضح للمعادلة. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن التأخير في الجدول المتفق عليه للموافقة على المعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سوف يجعل من الصعب تنفيذ تعديلات المعادلة والعملية في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. فإدارة الصندوق تحتاج إلى وقت من أجل تعميم العمليات الجديدة الناشئة عن الاستعراض (مثل عملية ضمان الجودة المرتبطة بأداء القطاع الريفي المعزز) في عمليات العمل القائمة؛ وهذا بدوره سيعزز تنفيذ النهج الشامل. ومتى تم الاتفاق على المعادلة النهائية، سينبغي القيام بقدر كبير من العمل لتنفيذ التغييرات المقترحة، لأنه سيلزم وضع مبادئ توجيهية ونظم محددة لتطبيقها في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

17- أشارت مجموعة العمل إلى أن التعديلات المقترحة من قبل إدارة الصندوق لتعزيز نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء تستجيب لتوصيات التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. وشكر الأعضاء إدارة الصندوق على العمل المنجز من قبل الفريق التقني، ولا سيما على العرض الواضح الذي ساعدهم على فهم السيناريوهات بصورة أفضل. وأكد الأعضاء على أهمية حصول جميع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي على نفس الوضوح فيما يتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأكد أعضاء القائمة ألف في مجموعة العمل أنه بينما تم إجراء عمل شامل وتحققت نتائج، إلا أن هناك حاجة لتكريس المزيد من الوقت لخلق وعي ووضوح بشأن التغييرات المقترحة بين الأعضاء وفي المجلس التنفيذي. وقد حثوا إدارة الصندوق بقوة على عرض الوثيقة على المجلس في أبريل/نيسان للاستعراض فقط، بدلا من للموافقة كما كان مقررا، لإتاحة المزيد من الوقت للمناقشات، وتأجيل الموافقة عليها إلى دورة المجلس في سبتمبر/أيلول 2017. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة الوعي والفهم الضروريين للموضوع والقضايا بين أعضاء مجموعة العمل والمجلس التنفيذي، وتمكينهم بالتالي من اتخاذ قرار مستنير بشأن هذا الموضوع الهام.

18- طلب أعضاء مجموعة العمل عدة توضيحات، على سبيل المثال حول تقدير أداء القطاع الريفي وتوزيع المخصصات. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن حوالي 25 في المائة من الأسئلة المتعلقة بالتقدير المعزز لأداء القطاع الريفي هي قضايا على المستوى الكلي ناشئة عن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية. أما فيما يتعلق بتوزيع المخصصات، فقد أوضحت إدارة الصندوق بأن الالتزامات القائمة تعكس الأحكام الواردة في سياسات ومعايير التمويل المقدم من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية، والتزامات التجديد التاسع لموارد

الصندوق المتعلقة بالتمويل المقدم لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفيما يتعلق بتقدير أداء القطاع الريفي، نصح الأعضاء إدارة الصندوق بإدخال عناصر تقييم خارجية في عملية ضمان الجودة التي يتم وضعها.

19- وطلب بعض الأعضاء المزيد من النقاش حول المتغيرات، ولا سيما حول كيفية انعكاس الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق المتعلقين بمكون الاحتياجات القطرية في المعادلة. وكان هناك توافق في الآراء على أن متغير الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد سيبقى ضمن مكون الاحتياجات القطرية، كما تمت مناقشته في الاجتماعات السابقة. وطلب أحد الأعضاء المزيد من النقاش بشأن الأُس الذي ينبغي ربطه بذلك المتغير، ولا سيما أن الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد أصبح مصحوبا الآن بمؤشر الضعف الخاص بالصندوق ضمن مكون الاحتياجات القطرية. وطلب أحد الأعضاء المزيد من المعلومات عما يقيسه مؤشر الضعف الخاص بالصندوق والمتغيرات التي ضمنه. وأحالت إدارة الصندوق العضو إلى الوصف المفصل لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق المقدم في وثيقة "نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء"، التي نوقشت واعتمدت في المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016.

20- كما تم طلب المزيد من الإيضاح حول متغير أداء الحافظة والصرف الجديد. وتم الترحيب بشكل عام بإدراج مقياس للصرف ضمن أداء الحافظة والصرف كطريقة لتيسير استيعاب الموارد من قبل البلدان التي هي في موقع يسمح لها باستخدامها، من أجل تعزيز فعالية الصندوق. ونبه الأعضاء إلى أن الصرف السريع قد لا يكون نتيجة إيجابية في جميع الحالات، وحثوا على الحذر بشأن هذا الافتراض. وفيما يتعلق بالسيناريو 3 والزيادة المقترحة في الوزن الترجيحي لأداء الحافظة والصرف، بالنسبة للوزن الترجيحي لدرجة أداء القطاع الريفي، أشار أحد الأعضاء إلى أن هذا الأمر ينطوي على اتخاذ قرار سياساتي هام، نظرا إلى أنه سيحول انتباه المعادلة من بيئة السياسات القطرية إلى عمليات الصندوق. وهذا التحول يستحق المزيد من النقاش، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا القضايا الأوسع ضمن النقاش المتعلق بتجديد الموارد. ورأى عضو آخر في هذا تحولا مرحبا به، لأن التأثير على العمليات المؤسسية القطرية هو بذاته عملية مطولة. لذا، فإذا كان التحول نحو تركيز أكبر على المصروفات، فينبغي توجيه الجهود إلى تعزيز الأداء المؤسسي للصندوق بهذا الشأن. وذكر بعض أعضاء مجموعة العمل أن السيناريو 2 قد يكون خيارهم المفضل، نظرا إلى أنه يؤدي على ما يبدو إلى توزيع أكثر تعادلا للموارد. وأوضحت إدارة الصندوق، استنادا إلى الوسيط، أن 50 في المائة من البلدان تلقت موارد أكثر و50 في المائة تلقت موارد أقل في كل سيناريو، مما يعني أنه لا يتم تركيز الموارد في عدد أقل من البلدان.

21- واستجابة لطلب استيضاحي من أحد الأعضاء، وفرت إدارة الصندوق المزيد من المعلومات عن استبعاد مقياس المشروعات المعرضة لمشاكل محتملة من المتغير الجديد لأداء الحافظة والصرف، موضحة أن الأساس المنطقي لهذا القرار هو إعطاء الفرق القطرية حوافز لتحديد المشروعات المعرضة لمشاكل محتملة في أبكر وقت ممكن. ولتحقيق هذه النتيجة، استهدف الاقتراح فصل نظام الإنذار المبكر التشغيلي عن تخصيص الموارد.

22- تم التماس توضيح بشأن الأساس المنطقي للأُس المقترح من أجل متغير السكان الريفيين (0.40)، والأفضلية المعبر عنها فيما يتعلق بالسيناريو 3. وأوضحت إدارة الصندوق أن الأُس المقترح هو أفضل ما

يوائم بين أقل وأعلى المخصصات الناتجة عن عمليات الحساب والحد الأدنى والحد الأقصى للمخصصات الحالية، مما لم يستلزم فرضه بالتالي. ومن شأن ذلك تبسيط عملية الحساب وجعلها أكثر كفاءة. وأوضحت إدارة الصندوق أن السيناريو 3 لا يركز الموارد في عدد أقل من البلدان، وأعادت التأكيد على أن أحد أسباب تفضيل هذا السيناريو هو أنه يوفر حوافز للأداء على مستوى الحافظة، بدلا من مستوى سياساتي أعلى.

23- طلب بعض الأعضاء المزيد من التفاصيل عن تحليل الحساسية والمنهجية التي يرتكز إليها. كما تم اقتراح إجراء تحليل للمخاطر أيضا، لتوقع التغيرات المحتملة الناشئة عن عوامل المخاطر التي يمكن التنبؤ بها والتي قد تغير توزيع المخصصات بين مجموعات البلدان. وأجابت إدارة الصندوق بأن تحليل الحساسية كان يستخدم في الواقع لتحليل المخاطر، نظرا إلى أنه ضم تقييما للأثر الذي تحدثه الصدمات المتطرفة للمتغيرات على المخصصات. وقد أكدت جميع الاختبارات استقرار المعادلة على المستوى الإجمالي. وقد استشارت إدارة الصندوق بشأن هذه القضية الزملاء في دائرة الاستراتيجية والمعرفة، والشركاء الآخرين، وكان هناك توافق في الآراء بأن سبب ذلك يعود إلى التنوع الواسع للبلدان المدرجة في عملية الحساب، والذي نجم عنه إلغاء التقلبات على المستوى القطري الإفرادي عند النظر في مجموعات البلدان.

24- وأكد الأعضاء على أنه من المهم بالنسبة لهم أن يستطيعوا مقارنة المخصصات الناتجة عن السيناريوهات الأربعة المعروضة مع المخصصات الحالية، حيث أن ذلك سيساعدهم على التوصل إلى قرار. وجدد أحد الأعضاء طلب نشر البيانات وعرض مرة أخرى العمل مع الفريق التقني لإجراء المزيد من التحليل. ورحبت إدارة الصندوق بالعرض وأكدت على أنه سيتم تقاسم جميع بيانات المدخلات الضرورية في شكل يجعل من السهل على الأعضاء إجراء تحليلهم الخاص بهم. وأبلغ الفريق التقني الأعضاء بأنه سيبقى جاهزا للمزيد من المناقشات الثنائية حسب الطلب.

25- وجادل بعض الأعضاء بأن النقاش حول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في مجموعة العمل ينبغي أن يتواءم مع قرارات ومناقشات مفاوضات تجديد الموارد. وأشار أحد الأعضاء إلى أن الصندوق هو المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أجل نافذة تمويل واحدة. كما أشار نفس العضو إلى أنه نظرا إلى تحول الصندوق نحو الاقتراض من الأسواق، ينبغي النظر في إمكانية نهج ذي نافذتين، إذ من الممكن أن يكون هناك أثر على التصنيف الائتماني للصندوق. وعلاوة على ذلك، ينبغي للعمل على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يتفق مع النقاش حول النهج الشامل. وسوف يشمل ذلك اعتبارات الانتقائية القطرية لطمأنة الأعضاء حول البلدان التي ستتلقى تمويلا ضمن فترة ما لتجديد الموارد، وتجنب التقلبات ضمن البلدان الداخلة في الدورة وتلك التي تستخدم الموارد بالفعل.

26- كان هناك توافق في الآراء بين الأعضاء حول عقد ندوة غير رسمية للمجلس التنفيذي بشأن التغييرات المقترحة من أجل تعزيز معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وذلك قبل دورة أبريل/نيسان. وسوف تهدف الندوة إلى تعزيز الفهم والوضوح بشأن السيناريوهات المختلفة؛ كما أنها ستوفر فرصة لمزيد من النقاش حول السيناريو 3، الخيار الذي أوصت به إدارة الصندوق. وستعقد الندوة غير الرسمية بعد ظهر 5 أبريل/نيسان 2017. كما رحب الأعضاء أيضا بفرصة المشاركة في لجنة التقييم في 23 مارس/آذار 2017، كفرصة إضافية لكسب فهم أعمق للسيناريوهات المقترحة. كما قامت مجموعة العمل بما يلي:

(أ) أحاطت علما بالسيناريوهات الأربعة التي تم عرضها وبتوصية إدارة الصندوق بالموافقة على السيناريو 3، كونه الخيار الذي يوفر أفضل توازن بين مكوني الاحتياجات والأداء والذي يميل إلى تركيز المخصصات في البلدان الأشد حاجة إليها وأفضلها أداء؛

(ب) أحاطت علما بتأكيد إدارة الصندوق على أن جميع السيناريوهات تتماشى مع الالتزامات بتوفير تمويل بشروط تيسيرية للغاية ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأنها تركز بصورة أقوى على الأداء، مع عكسها في نفس الوقت للتوازن بين مكوني الاحتياجات القطرية والأداء القطري؛

(ج) أعلنت أن الوثيقة ستعرض على المجلس في دورته العشرين بعد المائة، من أجل التفويض بعرض الاستنتاجات والتوصيات النهائية على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والعشرين بعد المائة للموافقة عليها.

البند 4 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

27- نظر الأعضاء في الوثيقة PBAS 2017/6/W.P.3، تنقيح مسودة محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل، التي عدلت لتشمل التعليقات التي تم استلامها من أحد الأعضاء، ووافقوا عليها.

28- ونظرا إلى أنه لم تكن هناك أي مسائل أخرى، شكر رئيس مجموعة العمل جميع الأعضاء، والمراقبين، وإدارة الصندوق على مساهماتهم في النقاش. كما شكر المترجمين الفوريين، والسعاة، والموظفين الآخرين الذين عملوا بجد لإنجاح الاجتماع. ثم أعلن اختتام الاجتماع.